

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى

موجز

أعدّ هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ويقدم إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح باعتباره التقرير القطري الأول عن حالة الأطفال والتزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهو يغطي التقرير الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

ويركّز التقرير على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويحدد هوية أطراف التزاع الذين يرتكبون اعتداءات جسيمة ضد الأطفال، سواء كانت تلك الأطراف من الدول أو من غير الدول. ويسلط التقرير الضوء بصورة خاصة على أن المجموعات المسلحة من خارج نطاق الدولة، بما فيها ميليشيات الدفاع عن النفس المدعومة من الحكومة، كانت وما تزال تجنّد الأطفال وتستخدمهم. ويبيّن التقرير وجود اتجاهات مثيرة للقلق تتمثل في ارتكاب جميع الأطراف في التزاع، في جميع أنحاء البلاد، للاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي الجسيمة. ويشير التقرير أيضاً إلى استخدام المجموعات المسلحة من خارج نطاق الدولة، وقطاع الطرق المسلحين، للاختطاف على نحو منظم وواسع الانتشار، لا سيما في منطقة الشمال الغربي، باعتباره وسيلة لتجنيد الأطفال ولتهديد السكان وانتزاع الفدية منهم.

ويشدد التقرير على الفراغ الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى وعلى افتقار الحكومة للقدرات اللازمة لحماية السكان. كما أن الطريق المسدود الذي وصلت إليه مفاوضات السلام، وانسحاب بعض الأطراف في التزاع من الحوار السياسي، وتقلبات البيئة الأمنية، لا سيما في ضوء استئناف التزاع المسلح في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قد خلقت جميعها مناخاً ترتكب فيه الانتهاكات ضد الأطفال دون رادع.



ويزيد من خطورة الموقف المقلق في جمهورية أفريقيا الوسطى حالة الفقر المدقع والحرمان التي يعاني منها السكان، إضافة إلى اتساع رقعة النزاعات في بلدي الجوار تشاد والسودان ليمتد إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويقرّ التقرير بالتحديات الضخمة أمام معالجة الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى ويعرض مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى وضع حدّ لهذه الانتهاكات.

أولا - مقدمة

١ - تم إعداد هذا التقرير على أرضية إدراج جمهورية أفريقيا الوسطى في خطة عمل الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، والتابع لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وبعد إدراج الأطراف التي تقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم في جمهورية أفريقيا الوسطى في مرفقي تقرير السابع عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2007/757). والأطراف المدرجة في تقرير السابع هي: الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية؛ القوى الديمقراطية من أجل التجمع؛ والجبهة الديمقراطية الشعبية لأفريقيا الوسطى. ويجري العمل حاليا على وضع آلية في جمهورية أفريقيا الوسطى لرصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والإبلاغ عنها، وذلك ضمن إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وفي هذا الصدد، تم إنشاء فرقة عمل لتنفيذ آلية الرصد والإبلاغ بقيادة الأمم المتحدة.

ثانيا - لمحة عامة عن الحالة السياسية والعسكرية والأمنية

ألف - المعلومات الأساسية وآخر المستجدات

٢ - واجهت جمهورية أفريقيا الوسطى تحديات سياسية واجتماعية ومؤسسية، متقطعة ولكنها جسيمة، منذ حصولها على الاستقلال في عام ١٩٥٨. وقد تسلّم الرئيس الحالي، فرانسوا بوزيزي، مقاليد السلطة في عام ٢٠٠٣ إثر تمرّد مطول، وانتخب ديمقراطيا في عام ٢٠٠٥. لكن فترة رئاسته، على غرار سلفه أنج فيلكس باتاسي، سادتها حالة من التمرد المستمر، وكانت لها تبعات إنسانية وخيمة. فبالإضافة إلى الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات المتمردة، تتحمل القوات المسلحة الوطنية، وبخاصة الحرس الرئاسي، المسؤولية عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الإعدام خارج نطاق القانون. وقد أسفر ذلك عن تشريد أعداد ضخمة من السكان. وفرّ الآلاف إلى مخابئ في الغابات حيث يفتقرون إلى أبسط احتياجات البقاء. وينشط عدد من الجماعات المتمردة في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى، ويتركز جزء كبير من تلك القوات في المناطق الشمالية.

٣ - وقد وقعت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى اتفاق سرت للسلام في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧ مع الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى، كما وقعت اتفاق بيراو للسلام في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ مع اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، واتفاقا لوقف إطلاق النار والسلام مع الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية في أيار/مايو ٢٠٠٨. وتم توقيع اتفاق سلام شامل مع كل من الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في ليرفيل برعاية بانغو، رئيس

غابون. ولم يكن للجهة الديمقراطية الشعبية لأفريقيا الوسطى ممثل في ليرفيل، لكنها اعترفت بمشروعية الاتفاق. كما وقعت حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة اتفاق السلام الشامل بدورها في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وما زال توقيع الوثيقة مفتوحا أمام الجماعات المسلحة الأخرى جميعها.

٤ - وركزت العملية السياسية خلال عام ٢٠٠٨ على تنظيم حوار سياسي جامع لتعزيز المصالحة الوطنية ووضع حد لدائرة القلاقل السياسية - العسكرية التي سادت البلد خلال العقد الماضي. وافتتح الحوار السياسي الجامع الذي طال انتظاره في بانغي في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي إطار الإعداد للعملية، انشئت لجنة تحضيرية للحوار الجامع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وقدمت اللجنة استنتاجاتها إلى الرئيس بوزيزي في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وأوصت بجملة أمور، من بينها توقيع اتفاق سلام بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية، وتوقيع اتفاق سلام شامل بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات السياسية - العسكرية جميعها، واعتماد التدابير التشريعية والقضائية الملائمة لتعزيز الإشراف الجامع.

٥ - وقد تعرقلت المشاورات بشأن الحوار السياسي الجامع في أوائل آب/أغسطس ٢٠٠٨ بسبب موضوع العفو، حيث علّق كل من اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع والجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية مشاركتها فيها. وتم التغلب على هذه العقبة بعد مشاورات موسعة قادها ممثلي الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى وتمحضت في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، في ليرفيل، عن إنشاء لجنة متابعة لاتفاق ليرفيل للسلام الشامل. وخلال الاجتماع، أعلن رئيس الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية جان جاك ديمافوت عن عودة الحركة للمشاركة في عملية السلام.

٦ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أصدر الرئيس بوزيزي قانون عفو موحد، يشمل الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الأمن والدفاع الحكومية والمتمردون في الفترة من آذار/مارس ٢٠٠٣ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وشمل القانون بالعفو أيضا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى السابق فيليكس باتاسي، ورئيس الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية جان جاك ديمافوت، وقائد الجبهة الديمقراطية الشعبية لأفريقيا الوسطى مارتان كومتاماجي (الملقب بعبد الله مسكين)، وجميع الأعضاء في هذه القوى، من تم عديده، من بينها احتلاس الأموال العامة والاعتقالات. على أن الأهلية للعفو ترتبط بعدد من الشروط المسبقة، من بينها حصر القوات المحاربة في ثكناتها وتسريحها ونزع سلاحها خلال ٦٠ يوما بعد صدور قانون العفو. ونظرا لقصر الفترة الزمنية التي اعترض عليها الجيش الشعبي لإعادة

الجمهورية والديمقراطية بصورة خاصة، تقرر اعتماد نهج تدريجي في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ويتوقع أن تبدأ أنشطة التسريح في بداية عام ٢٠٠٩. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أطلقت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى سراح اثني عشر محاربا من الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع والجبهة الديمقراطية الشعبية لأفريقيا الوسطى، وفاء منها بالتزاماتها المنصوص عليها في الاتفاق.

٧ - وتجدر الإشارة إلى أن التحضيرات للحوار السياسي الجامع تواكبت بتصاعد التوتر بين القوات الحكومية والجماعات المتمردة في شمال البلاد. وأفيد عن وقوع اشتباكات عدة بين القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية في محال مختلفة من المنطقة الشمالية الغربية. وفي واحد من أسوأ الاشتباكات التي دارت في المنطقة الشمالية الوسطى، لاقى ٩ من الجنود الحكوميين مصرعهم في كمين نصبته الجبهة الديمقراطية الشعبية لأفريقيا الوسطى لقاتلتهم في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي المنطقة الشمالية الشرقية، ما زال اتفاق وقف إطلاق النار بين القوات الحكومية وعناصر اتحاد القوى الديمقراطية لأفريقيا الوسطى المبرم في إطار اتفاقات بيراو للسلام قائما بصورة عامة، على الرغم من تزايد نشاط الجماعات المنشقة، كحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة وقوات توحيد جمهورية أفريقيا الوسطى. ويواصل قطاع الطرق الذين يعرفون محليا باسم "زراغينا" نشاطهم في المناطق الشمالية دون رادع. أما جماعات الدفاع عن النفس التي أنشئت في البداية لحماية السكان المحليين من قطاع الطرق، فقد تحولت اليوم إلى ميليشيات مسلحة منظمة للغاية تتلقى الدعم من الحكومة في قتالها ضد الجماعات المتمردة.

٨ - وما تزال الحالة في المنطقة الجنوبية الشرقية من ميومو العليا ماثرا للقلق بسبب انعدام سلطة الدولة فيها عمليا، وكانت المنطقة قد شهدت عملية اختراق ضخمة قام بها جيش الرب للمقاومة في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٨. وثمة مؤشرات إلى أن بعض عناصر جيش الرب للمقاومة تستخدم أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى للتزود بإمدادات جديدة. وهذه العناصر مسؤولة عن اختطاف الأطفال وتجنيدهم، وأعمال العنف الجنسي، ونهب القرى.

٩ - ويفرض الوضع الإقليمي المتقلب تهديدات خطيرة أيضا للتنفيذ الفعال لعمليات السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، إذ تعاني أربعة من بلدان المنطقة الستة من نزاعات داخلية مماثلة أدت إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار التي تعيشها جمهورية أفريقيا الوسطى. وتزيد الاختراقات الكثيرة التي تقوم بها القوات المسلحة التشادية في الشمال، والمتمردون

السودانيون في الشرق، والهجمات التي تقوم بها عناصر جيش الرب للمقاومة من تزعزع البيئة الأمنية الهشة.

باء - القوات والجماعات المسلحة العاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى

١ - حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والقوات المتعددة الجنسيات

القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى

١٠ - القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى هي قوة قوامها نحو ٥ ٠٠٠ جندي. والحرس الرئاسي هو قوة قوامها ٨٠٠ إلى ١ ٠٠٠ جندي وتمثل نخبة القوات المسلحة. وثمة مزاعم مستمرة بارتكاب القوات المسلحة والحرس الجمهوري انتهاكات لحقوق الإنسان. أما جهاز الدرك الوطني المكون من حوالي ١ ٣٠٠ دركي فيتمتع بمصداقية أكبر لدى السكان مقارنة بالقوات المسلحة والحرس الرئاسي.

بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

١١ - بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (المعروفة سابقا بالقوة المتعددة الجنسيات لجمهورية أفريقيا الوسطى) هي قوة إقليمية لحفظ السلام تتكون من قوات من الكاميرون والكونغو (برازافيل) وغابون وتشاد. وتنتشر القوة في بانغي وفي الشمال، وهي موكلة بحماية السكان وتقديم الدعم للأنشطة الرامية إلى إصلاح القطاع الأمني. وقد أشاعت البعثة أمنا نسبيا في بعض المناطق الريفية، بيد أن وجود حفظة السلام التشاديين وجنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى المدججين بالبعثة قد يعطي انطباعا سلبيا عن حياد البعثة.

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

١٢ - أنشئت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، وتتألف من مائتي جندي من قوة بقيادة الاتحاد الأوروبي لحفظ السلام يرابطون في فاكاغا (الجزء الشمالي الشرقي من الأراضي المتاخمة لتشاد). وتمثل الولاية الحالية للبعثة التي تنتهي في آذار/مارس ٢٠٠٩ في تأمين منطقة بيراو وحماية اللاجئين والعاملين الإنسانيين وقوافل المعونة.

٢ - الجماعات المتمردة وغيرها من العناصر المسلحة من خارج نطاق الدولة

الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية

١٣ - أنشئ الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية في أواخر عام ٢٠٠٥، وقائده السياسي هو جان جاك دومافوت، أما قائده العسكري فهو لوران ديم وي. وينشط الجيش الشعبي في المناطق الشمالية الغربية والشمالية الوسطى. وهو يضم عدة مئات من الجنود الضعيفي التجهيز (أغلب عتادهم من الأسلحة المصنوعة يدويا)، لكن ميزتهم المقارنة تتجلى في معرفتهم الواسعة بالمنطقة وسيطرتهم المحكمة على السكان المحليين. وما يزال الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية الجماعة المسلحة الأكثر نشاطا حتى اليوم.

اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع

١٤ - أنشئ هذا التحالف المكوّن من ثلاث مجموعات صغيرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وينشط في فاكاجا وكوتو العليا (في المنطقة الشمالية الشرقية). ويتألف من عدة مئات من الجنود تحت قيادة زكريا داماني. ويتعاون حاليا اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع بنشاط مع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والقوات التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من أجل كفالة الأمن في هذه المنطقة.

الجبهة الديمقراطية الشعبية لأفريقيا الوسطى

١٥ - يتزعم الجبهة الديمقراطية الشعبية لأفريقيا الوسطى عبد الله مسكين، الموجود حاليا في المنفى في الجماهيرية العربية الليبية. وتتمركز الجبهة في المنطقة الشمالية الوسطى (في الغالب في مقاطعتي نانا - غريبيزي وأوهام) وتتألف من عدة مئات من الجنود معظمهم من المنطقة أصلا. وهي مجهزة أفضل بكثير من أي مجموعة مسلحة أخرى في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولديها بزّات رسمية جديدة وأسلحة ثقيلة محدودة. ولم تعتبر من التهديدات الأمنية خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير إلا بعد نصب كمين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ لجنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في المنطقة الشمالية الوسطى.

حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة

١٦ - انشقت حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة مؤخرا عن اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، بزعامة أباكار سابوني (هو في الأصل أحد مؤسسي اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع)، وهي تتألف من بضع عشرات من الجنود ناقصي

التسليح لكنها تكتسب مشروعيتها عن طريق التنافسات الإثنية والإحساس بالوصم الذي ينتاب بعض السكان.

قوات توحيد جمهورية أفريقيا الوسطى

١٧ - لا يُعرف نسبيا سوى القليل عن هذه الجماعة المسلحة المنشأة حديثا. وهي على ما يبدو تتألف من عدة عشرات من الجنود الذين يمارسون نشاطهم في المنطقة الشمالية الشرقية (فاكاغا) بزعمارة عمر يونس (المعروف باسم سوديام)، الذي يزعم أن السكان الذين همّشهم اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع يؤيدونه. وهي تستفيد، على ما يبدو، من دعم البلدان المجاورة.

”الزاراغينا“

١٨ - يعرفون أيضا باسم ”قطاع الطرق“، ويمارسون نشاطهم في جميع أجزاء جمهورية أفريقيا الوسطى لكن مع تركيز شديد بشكل خاص على المناطق الشمالية والشمالية الغربية. ويشكل ”الزاراغينا“ تهديدا أمنيا كبيرا في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكثيرا ما يهاجمون قوافل المساعدة الإنسانية ويختطفون السكان ويطالبون بفديات. ولهم مستويات مختلفة من التنظيم والقدرة ولا يشكلون مجموعة متجانسة. وكثيرا ما يأتي ”الزاراغينا“ من جمهورية أفريقيا الوسطى أو السودان أو تشاد أو الكاميرون، بل يأتون أحيانا من مالي وأوغندا. ويتشكلون أحيانا من عناصر من الجماعات المتمردة في جمهورية أفريقيا الوسطى أو من القوات المسلحة التشادية أو التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى. والمواجهات بين ”الزاراغينا“ والجماعات المتمردة أو القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى شائعة جدا.

مجموعات الدفاع الذاتي

١٩ - زاد عدد وأنشطة ميليشيات الدفاع الذاتي بشكل كبير منذ بداية عام ٢٠٠٨، ولا سيما في المنطقة الشمالية الغربية. وهي كثيرا ما تُشكّل على مستوى القرى كرد فعل على الهجمات التي يشنها ”الزاراغينا“. وتوجد إشارات إلى أن بعض الميليشيات شكّلت علنا بمبادرة من وزارة الداخلية في جمهورية أفريقيا الوسطى و/أو بدعم منها. وتوجد إشارات أخرى إلى أنه يجري دعم ميليشيات ومجموعات الدفاع الذاتي العاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى على العموم من جانب الحكومة كما أن تسليحها يتم بمساعدة السلطات المحلية. كذلك، تستخدم هذه المجموعات كقوات مساعدة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في العمليات المضادة ”للزاراغينا“، وبشكل متزايد في العمليات المضادة للجيش الشعبي

لإعادة الجمهورية والديمقراطية. وتشكل هذه الميليشيات في بعض القرى ١٠ إلى ١٥ في المائة من مجموع السكان.

٣ - العناصر المسلحة الأجنبية

القوات المسلحة التشادية

٢٠ - وفق الاتفاقات غير الرسمية بين حكومتي جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، تقدم القوات المسلحة التشادية الدعم العسكري للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى من أجل عملياتها في الشمال، داخل نطاق ٦٠ كيلومترا من الحدود التشادية. وتدخّل عناصر من القوات المسلحة التشادية بانتظام إلى أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى لمحاربة المتمردين في الشمال، الذين يُعتبرون تهديدا لحكومتي جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد على السواء.

جيش الرب للمقاومة

٢١ - من المعروف حاليا أن جيش الرب للمقاومة الذي يتزعمه جوزيف كوني والذي نشأ في أوغندا، يمارس نشاطه انطلاقا من الشمال الغربي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويُزعم أن عناصر تابعة لجيش الرب للمقاومة دخلت أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى أربع مرات ما بين شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٨ وهي مسؤولة عن التجاوزات المرتكبة ضد السكان.

ميليشيا تورا بورا السودانية

٢٢ - من المعروف أن ميليشيا تورا بورا السودانية استخدمت جمهورية أفريقيا الوسطى، خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، كقاعدة لعمليات التمرد في السودان. إلا أنها على ما يبدو لم تعد متمركزة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال: الاتجاهات والحوادث

ألف - إطار وقوع الانتهاكات الجسيمة

٢٣ - مازالت جمهورية أفريقيا الوسطى تشهد بعض أسوأ مؤشرات بقاء الطفل في أفريقيا. وبالنظر إلى سوء حالة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية، يتعرض الأطفال بشكل خاص لطائفة من الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك الانتهاكات الستة المدرجة في قرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤). ويشكل الأطفال أول ضحايا النزاع، وكثيرا ما يجندون أو يترحلون قسرا

أو يختطفون، وهم يفتقرون إلى سبل الحصول على أبسط ضروريات الحياة مثل الأغذية والمياه النظيفة، أو الخدمات الصحية أو التعليمية.

٢٤ - ويُجبر القتال وتهديدات جميع أطراف النزاع الموجهة ضد السكان، الآلاف على الفرار من منازلهم. وأما النزوح جدّ محددة في جمهورية أفريقيا الوسطى ويمكن توزيعها إلى فئتين، رغم أن الخطوط الفاصلة بين الفئتين كثيرا ما تصبح غير واضحة. ففي الحالة الأولى، يترك السكان قراهم بطريقة منظمة ويظلون في الأدغال لبضعة أيام. وعادة ما ينجم هذا النزوح "الوقائي" أو استراتيجية التحمل عن الشائعات المتعلقة بتحركات القوات والجماعات المسلحة أو "الزاراغينا". وفي الحالة الثانية يأتي النزوح كرد فعل على هجمات غير متوقعة تشنها القوات والجماعات المسلحة أو "الزاراغينا" على القرى، ولا يتاح للسكان عادة أي وقت لتنظيم هروبهم، فهم يرحلون دون أخذ أي ضروريات وسلع أساسية. وربما يختبئون في الأدغال، أو ينتقلون من قرية لأخرى، أو يجدون أنفسهم في نهاية المطاف في مخيم المشردين داخليا في كابو (المنطقة الشمالية الوسطى). وفي هذا الإطار غير المتوقع، يتأثر الأطفال بشكل خاص لأنهم ربما يُتركون، أو يقعون ضحايا لانتهاكات جسيمة من قبيل الاختطاف والتجنيد والقتل والتشويه والعنف الجنسي. ويُقدر أن الأطفال يمثلون نصف مجموع عدد السكان المشردين داخليا، كما أن هؤلاء الأطفال يفتقرون إلى سبل الحصول على خدمات التعليم والصحة الأساسية.

٢٥ - ويشكل أيضا نقص عمليات تسجيل الولادات في جمهورية أفريقيا الوسطى مصدر قلق بالغ لأنه يزيد من تفاقم التحديات المتصلة بالتصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وحسب الإحصاءات الحكومية الرسمية، لا يُسجل سوى ٤٩ في المائة من الولادات على الصعيد الوطني، و ٣٦ في المائة في المناطق الريفية.

باء - تجنيد الأطفال واستخدامهم

٢٦ - يُزعم أن جميع الأطراف في النزاع من خارج نطاق الدولة جندت أطفالا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتزيد مخاطر تجنيد الأطفال بسبب شدة تقلب الحالة الأمنية في الشمال، مع استمرار القتال وأعمال قطع الطرق وما ينتج عن ذلك من نزوح للسكان. ولذلك، يجري تجنيد الأطفال واستخدامهم بوجه خاص في إطار الجماعات المسلحة من خارج نطاق الدولة والتي تمارس نشاطها في الجزء الشمالي من جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أن ظهور ميليشيات الدفاع الذاتي وتزايد استخدام الحكومة لها كعناصر مسلحة مساعدة أخذ في التحول إلى مصدر رئيسي للقلق فيما يتعلق باستخدام الأطفال.

٢٧ - ويشكل غياب التنمية، وقلة سبل الحصول على الخدمات الأساسية، والافتقار إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية، ووصم بعض المجموعات، سواء كانت إثنية أو دينية أو اجتماعية (تُشوه صورة مجتمعات الرحل باعتبارها تهديدا للسكان المحليين)، عوامل تزيد من خطر تجنيد الأطفال.

٢٨ - وتؤثر القيود المتعلقة بسبل الوصول وتسجيل الولادات أو تحديد السن تأثيرا كبيرا على قدرة مجتمع المساعدة الإنسانية على تحديد كامل نطاق ظاهرة تجنيد الأطفال واستخدامهم. وعلاوة على ذلك، يزيد تفاقم التحدي المتصل بتحديد أماكن تجنيد الأطفال، ومن يقوم تحديدا بتجنيدهم، والأغراض التي يستخدمون فيها، بفعل أبعاد التراع الإقليمية والعبارة للحدود، واختلاف طابع القوات والجماعات المسلحة التي تمارس نشاطها في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتغير التحالفات، وتشرذم الجماعات.

٢٩ - وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت بعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بالتسريح المرتقب لأطفال من الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية ومن اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، عقب أعمال دعوة متضافرة قامت بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاء من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المساعدة الإنسانية، وكذلك الزيارة التي قامت بها ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والتراعات المسلحة إلى المنطقة في أيار/مايو ٢٠٠٨. إلا أن وصول مفاوضات السلام إلى طريق مسدود وانسحاب الأطراف الرئيسية في التراع لاحقا من حوار السلام الشامل في آب/أغسطس ٢٠٠٨، أدى إلى وقف تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتسريح الأطفال. وإلى اليوم، لم يسرّح في الواقع سوى عدد قليل نسبيا من الأطفال وربما توجد أيضا عمليات تجنيد جديدة.

الشمال الغربي

٣٠ - يقوم الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية علانية بتجنيد الأطفال في صفوفه لكنه يدعي أنهم لا يُستخدمون كمقاتلين فعليين. ويُقال إن هذا التجنيد طوعي بالدرجة الأولى، ودوافعه استمرار انعدام الأمن، ومشاعر الوصم الإثني، والافتقار إلى سبل الحصول على جميع الخدمات الأساسية. وقد حدد جيش إعادة الجمهورية والديمقراطية مؤخرا ٢٥٠ طفلا سيصار إلى تسريحهم وإعادة إدماجهم، لكن وكالات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في مجال حماية الطفل يقدرون أنه ربما يكون هناك عدد أكبر من الأطفال المرتبطين به. ويبيّن التحديد الأولي الذي شمل ١٠٠ طفل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ أن أعمار الأغلبية تتراوح ما بين ١٢ و ١٧ سنة، مع وجود حالات أطفال يبلغون من العمر ٩ و ١٠ سنوات. ويدعي العديد منهم أنهم انضموا

طواعية إلى هذه الجماعة المسلحة، وارتبط جميعهم بما لمدة تتراوح ما بين سنتين و ٤ سنوات. ولم يثبت بعد وجود أية فتيات، إلا أن التقارير تفيد بوجود عدد منهن. وترد أدناه حالتان تدلان على تجنيد الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية للأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

(أ) أورد ٣ فتیان تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ١٨ سنة أنهم انضموا إلى الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية في باوا في عام ٢٠٠٦ بسبب الفقر ونقص الفرص الاقتصادية. وأشاروا إلى أنهم تعرضوا لسوء المعاملة وأُجبروا على سرقة الأغذية والمال من مجتمعاتهم المحلية. وقد فروا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، غير أنهم يعيشون حاليا في خوف دائم من الانتقام؛

(ب) انضم ٣ إخوان تتراوح أعمارهم ما بين ٩ سنوات و ١٤ سنة إلى الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وهم حاليا في انتظار إنهاء خدمتهم رسميا في أحد مخيمات التجميع قرب باوا، بعد أن قامت الأمم المتحدة بتحديدهم كأطفال مجندين؛

(ج) أبلغ ثلاثة صبيان تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٥ عاما الأمم المتحدة بأنهم استُخدموا كمقاتلين عاملين منذ انضمامهم للجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية عام ٢٠٠٥.

٣١ - كما تُجنّد ميليشيات وجماعات الدفاع عن النفس الأطفال وتستخدمهم. وتشمل الدوافع الاعتراف الاجتماعي، وانعدام إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، والمكاسب المادية، وفي بعض الحالات الأمل بالاندماج مستقبلا في القوات المسلحة الوطنية. ومع أن الكثير من الصبية يبدو أنهم يتطوعون للانضمام إلى هذه الميليشيات، فإن ضغط الأقران والسلطات المحلية، بما في ذلك الزعماء الدينيين، يعدّ أيضا من العوامل المؤثرة. ويظل وجود أطفال في هذه الجماعات موضوعا بالغ الحساسية، وتتمثل المواقف الرسمية لنواب حكام المقاطعات ومسؤولي التجنيد المحليين في أن أعضاء الميليشيات بشكل عام تتجاوز أعمارهم ١٨ عاما. ولكنهم يعترفون أيضا بأن بعض الأفراد المرتبطين بالميليشيات ربما تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٨ عاما، حيث ينضمون للميليشيات بسبب نقص فرص التعليم أو لفشلهم في الدراسة. ولا توجد سياسة لحدود السن أثناء عملية التجنيد، مما يشجع العديد من الصبية القُصّر على الانضمام. ونتيجة لذلك، أصبح وجود أطفال مسلحين على الطرق الرئيسية من بوسانغوا إلى بوار وبوكرانغا ملحوظا وتفيد به التقارير بشكل متزايد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، التقت الأمم المتحدة بالصبية في يامبو التي تبعد ٦٠ كيلومترا

عن بوكارانغا، حيث ادعوا أنهم فخورون بكونهم جزءاً من جماعة الدفاع عن النفس لأنهم يحمون قريتهم من قطاع الطرق والمتمردين.

٣٢ - وتدعي معظم هذه الجماعات أنها مستقلة وأنها تشكلت لمواجهة حالة انعدام الأمن. ومع ذلك، تفيد التقارير بأن العديد من ميليشيات الدفاع عن النفس تتمتع بدرجة عالية من التنظيم، ولا سيما في منطقة أوهام بندي. وأبلغ المنسق المحلي للميليشيا الأمم المتحدة بأن عدد أفراد الميليشيا في هذه المنطقة يبلغ ٢٠٩٢ فرداً. وتنطوي عملية التجنيد على قيام القادة المحليين في المناطق الخاضعة لسيطرتهم باختيار الشباب الموثوق بهم. ويحيلون أسماء الشباب إلى المنسق المحلي وإلى نواب حكام المقاطعات وحكامها الذين يحيلون القوائم بدورهم إلى الشرطة المحلية والسلطات القضائية، وإلى وزارتي الداخلية والدفاع في الجمهورية.

المنطقتان الشمالية الوسطى والشمالية الشرقية

٣٣ - تشير التقارير إلى أن الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية، على ما يبدو، لا يجند الأطفال كمقاتلين في المنطقة الشمالية الوسطى، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الرقابة الصارمة للقائد المحلي الذي يرغب في توجيه رسالة إيجابية إلى السكان والمجتمع الدولي على السواء. ولكن بما أن العديد من متمردي الجيش الشعبي يعيشون في المجتمعات المحلية، تعتقد وكالات منظومة الأمم المتحدة أن الأطفال ربما يُستخدمون كسعاة أو في مهام مساعدة أخرى.

٣٤ - أما حالات التجنيد في المنطقة الشمالية الشرقية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فكانت ترتبط في المقام الأول بأنشطة اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع. إلا أن الاتحاد، حتى تاريخه، يدعي أنه سرح جميع الأطفال الذين كانوا مرتبطين به في السابق ليعودوا لمجتمعاتهم المحلية.

٣٥ - وخلال هجمات اتحاد القوى الديمقراطية على مواقع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ومواقع الجيش الفرنسي في بيراو في ٣ و ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، أفادت التقارير بالتعرف على بعض المتمردين على أنهم طلاب سابقون في مدرسة بيراو الثانوية الحكومية. وقد قُتل العديد منهم، وكانت أعمارهم تتراوح بين ١٢ و ١٧ عاماً. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، قامت الأمم المتحدة وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية في قرى شرقية هي أواندا - دجاليه، وتاهالا، وسيريجوبو، وكومبال، في منطقة فاكغا، بتسجيل ومقابلة مجموعة تضم سبعين طفلاً، من بينهم ١٥ فتاة، كان اتحاد القوى الديمقراطية قد أطلق سراحهم في عام ٢٠٠٧. وكانت أعمار معظمهم تتراوح بين ١١ و ١٧ عاماً أثناء فترة ارتباطهم بالجماعة المسلحة، وأشاروا إلى أن فترة ارتباطهم امتدت من بضعة أشهر إلى عام

ونصف. وادعى كل الصبية تقريبا أن انضمامهم كان طوعيا، وكان ٤٥ في المائة منهم مقاتلين عاملين، ولا سيما الذين كانوا في الأصل من معقل اتحاد القوى الديمقراطية. ولم تشارك أي من الفتيات الخمس عشرة في القتال الفعلي، وقد جُنِّدْنَ جميعهن قسرا ما عدا اثنتين. كما أفاد الأطفال بتعرضهم لأنواع مختلفة من سوء المعاملة مثل السجن، أو الإكراه على حمل حمولات ثقيلة جدا، أو التعرض للضرب لرفضهم القتال. وأفادت الفتيات بتعرضهن للتحرش الجنسي أو لحوادث اغتصاب.

المنطقة الجنوبية الشرقية

٣٦ - رغم أن هذه المنطقة من البلد لم تتأثر بالتزاع الدائر، أسفرت الهجمات الأربع التي شنها جيش الرب للمقاومة على قرى في منطقة أوبو في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٨ عن عمليات كبيرة لاختطاف الأطفال وتجنيدهم. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، أنشأت الأمم المتحدة بعثة مشتركة لتقييم الحالة الإنسانية والأمنية مؤلفة من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، واليونيسيف. وعلمت البعثة أن بعض المهاجرين كانوا دون سن الخامسة عشرة حسب التقارير. وأشارت شهادات البالغين الخمسة والثلاثين الذين اختطفهم جيش الرب للمقاومة وأطلق سراحهم فيما بعد إلى أن الأطفال الخمسة والخمسين الذين اختطفوا خلال الهجمات يُستخدمون الآن كجنود أو للقيام بمهام مساعدة، وتُستغل الفتيات في الاسترقاق الجنسي.

جيم - القتل والتشويه

٣٧ - إن القتل الجماعي العشوائي للمدنيين، بمن فيهم الأطفال، لا يعد نمطا منهجيا في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويرجع ذلك إلى الطابع المحلي للتزاع والاستخدام المحدود للأسلحة الثقيلة. غير أن التقارير تفيد بوقوع عدد كبير من حوادث قتل الأطفال وتشويههم. فقد أسفرت أعمال الإغارة على القرى وحرقها، على يد جميع أطراف التزاع، عن وفاة المئات من الأطفال. كما تحدثت وفيات الأطفال خلال نهب المتمردين للقرى، وأثناء الأعمال الانتقامية التي تقوم بها القوات الحكومية ردا على هجمات المتمردين، وفي الغارات التي يشنها قطاع الطرق "الزاراغينا". وفيما يلي أمثلة ذات دلالة على قتل وتشويه الأطفال:

(أ) في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧، لقيت فتاة مصرعها بعد أن فتح أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى النار في قرية بمنطقة ماركوندا (في المنطقة الشمالية الغربية) ردا على كمين نصبه المتمررون قبل ذلك بأيام قليلة.

(ب) في يومي ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير بمقتل ثلاثة تلاميذ تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٧ عاما على يد أفراد الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية في محيط بودجومو (في المنطقة الشمالية الغربية) في طريق عودتهم من يامودو (في جنوبي تشاد).

(ج) في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، في ميرا (في المنطقة الشمالية الوسطى)، أفادت التقارير بمقتل ثلاث فتيات ووالدهم الحامل في غارة شنتها "الزاراغينا". وشهد نفس اليوم، في بيكوندجو، مقتل أربعة أطفال، ثلاثة صبيان وفتاة واحدة، في هجوم مماثل.

(د) في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قُتل عمدة قرية كيتي سيدو (في المنطقة الشمالية الوسطى) وزوجته وأحد أطفاله عندما نصب متمردو الجبهة الديمقراطية الشعبية لأفريقيا الوسطى كميناً لدورية تابعة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى على محور سيدو الوسطى-كابو.

٣٨ - وبالإضافة إلى ذلك، تتزايد هجمات "الزاراغينا" على القرى انتقاماً من أنشطة جماعات الدفاع عن النفس، حيث يقتلون الأطفال والشباب المشتبه في انتمائهم للميليشيات. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، على سبيل المثال، جُمع كل الرجال من قرية تقع على محور بوزوم/بوار وأطلقت النار عليهم، فلقى ١١ رجلاً مصرعهم بينما تمكن صبي يبلغ من العمر ١٥ عاماً من النجاة بعد أن تظاهر بالموت. ولكن الأعيرة النارية أصابته بجروح بالغة.

دال - الاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي الجسيم

٣٩ - تشير التقارير الأولية إلى أن حوادث الاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي الجسيم تشكل مصدراً للقلق البالغ في جمهورية أفريقيا الوسطى، رغم أن هذه الحوادث نادراً ما يُبلغ عنها. ومن ثم، فإن الحجم الكامل لهذه المشكلة غير معروف بما فيه الكفاية، مما ساهم كذلك في إعاقة مبادرات مواجهتها. وتحمل جميع أطراف النزاع المسؤولية عن حالات الاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي الجسيم. كما يشكل العنف العائلي مصدراً للقلق ويظل مرتبطاً بشكل كبير بالنزاع وما تلاه من انهيار عام للقانون والنظام. ولا تزال هناك درجة عالية من الإفلات من العقاب على هذه الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، ويعاني الضحايا عادة من الشعور بالوصمة في مجتمعاتهم. وفيما يلي أمثلة ذات دلالة على حوادث الاغتصاب والعنف الجنسي الجسيم خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

(أ) في بوار (في المنطقة الشمالية الغربية)، تعرضت فتاة تبلغ من العمر ١٢ عاما للاغتصاب على يد جندي من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

(ب) في قرية واقعة بين بوزوم وباوا (في المنطقة الشمالية الغربية)، اغتصب أحد متمردي الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية فتاة تبلغ من العمر ١٥ عاما وأحرق متاعها، وذلك في آب/أغسطس ٢٠٠٨.

(ج) أجرت الأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠٨ مقابلات مع ١٥ فتاة كان اتحاد القوى الديمقراطية قد أطلق سراحهن، حيث أشارت خمس منهن، تتراوح أعمارهن بين ١٤ و ١٧ عاما، إلى تعرضهن للتحرش الجنسي بانتظام من قبل أفراد الجماعة المسلحة (كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠٠٧)، بينما أفادت ثلاث فتيات تبلغ أعمارهن ١١ و ١٥ و ١٧ عاما أنهن تعرضن للاغتصاب أو الاغتصاب الجماعي على يد المتمردين (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ - حزيران/يونيه ٢٠٠٧).

٤٠ - كما أظهرت المقابلات التي أجريت مع المشردين داخليا من بيهيلي وكروازمان مواسالا ومحور بوكايناغا (في المنطقة الشمالية الوسطى)، في كابو في شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أن "الزاراغينا" مسؤولون عن ارتكاب أعمال عنف جنسي واغتصاب أثناء هجماتهم. ووفقا للمشردين داخليا، تعد هذه الحوادث السبب الرئيسي لتركهم قراهم. وأفيد بأن الفتيات يختطفن ويقتدن إلى الأدغال لعدة أيام لاغتصابهن و/أو لإجبارهن على حمل البضائع التي يسرقها الزاراغينا. وتفيد الشهادات بأن قطاع الطرق يستهدفون عادة الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٨ و ١٢ عاما.

هاء - أعمال اختطاف الأطفال

٤١ - يشكل اختطاف الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى، وخاصة في المناطق الشمالية، مصدر قلق بالغ. فهذه الأعمال كثيرة ومنهجية، وغالبا ما ترتكبها جماعات المتمردين و "الزاراغينا" لأغراض التجنيد أو للحصول على فدية بالابتزاز. كما وقعت أعمال اختطاف على يد جيش الرب للمقاومة خلال عدة عمليات توغل في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٢ - وأفيد بأن "الزاراغينا" يختطفون الأطفال في المنطقة الشمالية الغربية للحصول على فدية على وجه التحديد. وتُستهدف بشكل خاص مجتمعات الرُّحْل، مثل البوهل، لأن من المعروف امتلاكهم للماشية التي يمكن بيعها لدفع الفدية. ونتيجة لذلك، تشهد الأماط الثقافية

تغيراً، حيث يتزايد قيام جماعات الرُّحْل بالتخلص من ماشيتهم واختيار التوطن كوسيلة لتجنب عمليات الاختطاف. كما يقوم قطاع الطرق باختطاف الأطفال، وخاصة الفتيات، في المنطقة الشمالية الوسطى، واغتصابهن لعدة أيام في الأدغال قبل إطلاق سراحهن، أو لاستخدامهن في حمل البضائع. وفيما يلي أمثلة ذات دلالة على حوادث الاختطاف خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

(أ) في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨، في بيمال (في الشمال الغربي)، اختطف صبي يبلغ من العمر ٨ أعوام وأخوه البالغ من العمر ٢٧ عاماً على يد ٦ من أفراد الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية. وأطلق سراح الضحيتين عقب تدخل القائد المحلي للجيش الشعبي وسداد ٤٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (١٠ من دولارات الولايات المتحدة).

(ب) في فترة شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٨، أفادت التقارير بقيام عناصر من جيش الرب للمقاومة باختطاف ١٥٧ شخصاً، من بينهم ٥٥ طفلاً (٤٠ صبياً و ١٥ فتاة) في منطقة أوبو (في المنطقة الجنوبية الشرقية). ووفقاً لبعثة آذار/مارس ٢٠٠٨ المشتركة للأمم المتحدة، فإن هذه الأرقام هي على الأرجح أقل من الأرقام الحقيقية. وحتى الآن، أُطلق سراح ٣٥ شخصاً ليس من بينهم أي من الأطفال الخمسة والخمسين أو أي من النساء الحوامل. ومن بين الأطفال المخطوفين ٤٣ طفلاً دون سن الخامسة عشرة.

(ج) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، اختطفت شقيقتان من البوهل، يبلغ عمرهما ٥ و ٦ أعوام، على يد "الزاراغينا" في تاتالي (التي تبعد ٤٠ كيلومتراً عن بوزوم، في المنطقة الشمالية الغربية) مع ٢٢ طفلاً آخر. وقد تعرضت كبراهن إلى الضرب بانتظام. وأطلق سراحهما وعادتا إلى أسرهما بعد سداد ٢٠٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٥٠٠ من دولارات الولايات المتحدة).

واو - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٤٣ - أفادت التقارير بوقوع حوادث استهداف للمدارس على يد "الزاراغينا" بهدف اختطاف الأطفال، وذلك في منطقة بوزوم (المنطقة الشمالية الغربية). وأدت هذه الحوادث إلى رفض الأسر إرسال أطفالها إلى المدارس. كما تفاقم الأمر على هذا الصعيد بسبب انعدام الأمن على الطرق الرئيسية وإحراق مئات القرى منذ عام ٢٠٠٥، بما في ذلك المدارس والمراكز الصحية. ونتيجة لذلك، لم يذهب العديد من الأطفال إلى المدارس لشهور أو لسنوات في المناطق الشديدة التأثر بالتزاع.

٤٤ - كما تعرضت المدارس والمراكز الصحية للتدمير حيث هوجمت القرى وأُحرقت من قبل جميع أطراف النزاع في الجزء الشمالي من الجمهورية. وأُغلقت المدارس أيضا في الفترة المشمولة بالتقرير بسبب انعدام الأمن أو نزوح السكان. كما تعرضت اثنتان من ثلاث مدارس في بيراو (في المنطقة الشمالية الشرقية) إلى تدمير جزئي على يد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى واتحاد القوى الديمقراطية خلال القتال الذي دار في آذار/مارس ٢٠٠٧.

زاي - منع وصول المساعدة الإنسانية

٤٥ - في الفترة المشمولة بالتقرير، شاب التقلب عملية إيصال المساعدة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وواجهت قوافل المساعدة الإنسانية وموظفيها صعوبات في الوصول إلى بعض أجزاء الجمهورية بسبب جمود الحوار السياسي، واستمرار حالة انعدام الأمن، وحلول مواسم الأمطار، والافتقار إلى البنية الأساسية، من قبيل الطرق. وتتواصل أيضا أنشطة قطاع الطرق "الزاراغينا" في أنحاء الأجزاء الشمالية من البلاد مما يشيع شعورا بعدم الأمن. ويتزايد كذلك ورود أنباء عن تعرض مناطق أخرى إلى الجنوب لهجمات من المرجح، فيما يُعتقد، أن تزداد سوءا مع حلول موسم الجفاف. وقطاع الطرق "الزاراغينا" مسؤولون عن شن هجمات عديدة على موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، منها حوادث سلب وتخويف وأعمال عنف، وسببت، حسب التقارير، بعض الخسائر في الأرواح. ومن الحوادث ذات الدلالة التي استهدفت، في الفترة المشمولة بالتقرير، موظفي المساعدة الإنسانية والبضائع المرصودة لأغراضها ما يلي:

(أ) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أوقف أفراد من "الزاراغينا" مركبة تابعة لمنظمة غير حكومية على الطريق المؤدية من باتانغافو إلى كابو (المنطقة الشمالية الوسطى). واعتدي بالضرب على موظفين محليين، وتعرضت العاملة الدولية للتحرش الجنسي ونُزعت عنها ملابسها بالقوة؛

(ب) وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، تعرضت منظمة غير حكومية لهجوم في غوردليل (المنطقة الشمالية الشرقية) شنه عليها أفراد من "الزاراغينا" أطلقوا النار على مركبة المنظمة. وأسفر الحادث عن مصرع امرأة وسرقة البضائع؛

(ج) وفي ٦ أيار/مايو ٢٠٠٨، نفذ أفراد من "الزاراغينا" هجوما وقع على بعد ١٢ كيلومترا من بوسامبيلي (المنطقة الشمالية الغربية) واستهدف شاحنتين تابعتين للأمم المتحدة كانتا تقومان بإيصال إمدادات إنسانية. وحاولت الشاحنة الأولى الهرب غير أن قطاع الطرق أطلقوا النار عليها وأُصيب سائقها بجراح. وجرى إيقاف الشاحنة الثانية، وتعرض سائقها للضرب وسُرقت أمواله؛

(د) وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، هاجم شباب في بوسانغوا (المنطقة الشمالية الغربية) شاحنة تابعة للأمم المتحدة كانت تنقل إمدادات إنسانية، وسرقوا الغذاء. وادعى هؤلاء أن الأمم المتحدة توفر الغذاء لمتبردي الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية تاركة السكان يتضورون جوعا.

٤٦ - كما عُلقت بعض الأنشطة الإنسانية بسبب الشعور السائد بانعدام الأمن وبسبب تشريد السكان واستمرار القتال، مما أسفر عن عواقب وخيمة عانى منها السكان، ولا سيما الأطفال. ففي أيار/مايو ٢٠٠٨، أُغلقت ٣ مراكز للرعاية الصحية في بلدات غوانكيرا وكروازمان مواسالا وبوكايانغا (المنطقة الشمالية الوسطى) حيث اضطر المستفيدون منها والعاملون المحليون بها إلى الفرار خوفا من احتمال نشوب نزاع مسلح. وأعيد منذ ذلك الوقت فتح مركزين فقط من الثلاثة المذكورة. ويُعتبر حتى الآن الطريق المؤدي من كروازمان مواسالا إلى بيهيلي طريقاً بالغ الخطورة، وتحجم وكالات منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها عن استعماله نظرا لاستمرار انعدام الأمن فيه. وقد أدى ذلك إلى حرمان السكان الذين يعيشون على هذا المحور من المساعدة الإنسانية. وكذلك، كانت العمليات العسكرية الجارية في جميع أرجاء البلد حائلا منع قوافل المساعدة الإنسانية وموظفيها، المحليين والدوليين على السواء، من المرور دون قيد. وفي أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قام الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية بتدمير جسر تؤدي من باؤوا (المنطقة الشمالية الغربية) إلى تشاد بغية منع تحركات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، وبعثة توطيد السلام في الجمهورية، والقوات التشادية. وقد أدى ذلك إلى تعليق أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في المنطقة منذ ذلك الحين.

٤٧ - وتزايد إضافة إلى ذلك، منذ تموز/يوليه ٢٠٠٨، ورود أنباء عن فرض قيود على حرية مرور القوافل أو الموظفين، لا سيما في الجزء الشمالي الغربي من البلاد. وأصبحت نقاط التفتيش الرسمية وغير الرسمية التابعة للحكومة وللجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية تتبع أسلوبا أكثر تدخلا يستهدف مركبات تنقل موظفين دوليين أو محليين للمساعدة الإنسانية. ويتسبب ذلك في ازدياد حالات التأخر في إيصال المساعدة والبضائع إلى السكان. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، تعرضت بشكل متكرر شاحنة وقود تستأجرها إحدى وكالات منظومة الأمم المتحدة وترفع علم المنظمة للإيقاف وفرض الرسوم عليها من قبل الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية، والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، والحرس الرئاسي، وحرس الغابات، وقوات الشرطة. وقد تأخر السائق لمدة يوم لعدم كفاية ما معه من أموال. وأفادت التقارير أيضا بأن موظفي المساعدة الإنسانية (وخاصة الموظفون المحليون) جرى إيقافهم في نقاط تفتيش تابعة للجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية، واتهموا

بالتجسس وتعرضوا لتهديدات منها تهديدات بالقتل. وقد تحسنت الحالة تحسنا ملحوظا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إثر مساع رفيعة المستوى بذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

رابعاً - الحوار مع أطراف النزاع وخطط العمل

٤٨ - أجرت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح زيارةً لجمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢٦ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨ للوقوف بنفسها على حالة الأطفال في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وكان الغرض من الزيارة أيضا إقامة حوار مع أطراف النزاع المدرجة في المرفقين الملحقين بتقرير السابع عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2007/757). وفي هذا السياق، اجتمعت ممثلي الخاصة بقيادة الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية في المنطقة الشمالية الغربية، وقيادة اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع في المنطقة الشمالية الشرقية. واستناد إلى ما يُبذل من جهود متضافرة ودؤوبة للدعوة بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيسيف، أعرب الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع لممثلي الخاصة عن التزامهما بالعمل، بدعم من الأمم المتحدة، على إعداد خطط عمل ملموسة ذات إطار زمني محدد لمنع تجنيد الأطفال واستغلالهم وتحديد هوية الأطفال في صفوف قواتهما وتسريحهم وتسليمهم لليونيسيف وغيرها من الشركاء المعنيين بحماية الأطفال. وتعهد الكيانان كذلك باتخاذ إجراءات لمنع حدوث غير ذلك من الانتهاكات الجسيمة في حق الأطفال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، حدد الجيش الشعبي مجموعة أولية تتألف من ١٠٠ طفل يتعين إنهاء خدمتهم في الجماعة وتسليمهم إلى اليونيسيف والمنظمات الشريكة غير الحكومية لإدماجهم في مجتمعاتهم المحلية من جديد.

٤٩ - ولم يجر حتى الآن توقيع أي خطط عمل رسمية تتماشى مع قرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) مع أي طرف من أطراف النزاع. ومع ذلك، فقد أبرمت في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ اتفاقات مع اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع لإنهاء خدمة الأطفال في الاتحاد وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، ولا تزال المناقشات جارية بشأن التوصل إلى اتفاق رسمي مع الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية. ومن المتوقع في عام ٢٠٠٩ أن تُترجم هذه الالتزامات والاتفاقات رسمياً إلى خطط عمل تتعلق بالأطفال الجنود. ومن المنتظر أيضا أن تقيم الأمم المتحدة حوارا مع أطراف أخرى في النزاع من أجل إعداد خطط عمل تتناول تجنيد الأطفال واستغلالهم كجنود، وأن تتناول الالتزامات غير ذلك من الانتهاكات الجسيمة في حق الأطفال.

خامسا - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والاستجابة البرنامجية

٥٠ - لا يوجد في الوقت الحالي عملية رسمية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد اقترحت الحكومة برنامجا لتزع سلاح المقاتلين المتمردين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وجرى تشكيل فريق عامل لتحديد طرائق التنفيذ. وأصدر الفريق العامل تقريرا اعتمدته لجنة المتابعة رسميا في اجتماعها الثالث المعقود في ليرفيل في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٥١ - وإثر اتفاق ثلاثي وقع مع اليونسيف والحكومة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قدم اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع قائمة بأسماء ٥٠٠ طفل سُرحوا وأُعيدوا إلى مجتمعاتهم المحلية. وقامت اليونسيف، في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إلى أيار/مايو ٢٠٠٨، بتسجيل ٢٣٧ من هؤلاء الأطفال. وصُعِب في الكثير من الحالات التحقق من أعمار الأطفال لانقار المنطقة إلى خدمات تسجيل المواليد. وتبين من المقابلات مع الأطفال أن أغلبهم شارك مشاركة مباشرة في أعمال القتال في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وحتى نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وكان عمر ١٠ في المائة من هؤلاء يتراوح بين ١٠ أعوام و ١٢ عاما، واستُغل معظمهم في حمل الذخائر أو الغذاء أو الماء في أثناء القتال. ويتراوح متوسط مدة ارتباط الأطفال بالقوات المقاتلة بين ٣ أشهر وعام واحد، إلا أن بعضهم كان مرتبطا بجماعات متمردة أخرى في المنطقة لمدة ٣ سنوات. وذكر كل الأطفال تقريبا أنهم انضموا إلى صفوف اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع بسبب الافتقار إلى فرص اقتصادية وعدم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، إضافة إلى الإحساس بوصمة الانتماء الإثني. وأخيرا، لم ينل معظم الأطفال الذين أُحرقت معهم المقابلات قسطا من التعليم، وهم منخرطون حاليا في أنشطة من قبيل الزراعة وصيد الأسماك والقنص لإعالة أسرهم.

٥٢ - وتزعم الجماعة المتمردة أن مجموعة أخرى من ٤٩ طفلا سُرحت وأن الأطفال سُلموا إلى أسرهم وأهاليهم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، غير أن أيا من وكالات منظومة الأمم المتحدة وشركائها لم يتحقق من ذلك. ويشير هذا الأمر عددا من الشواغل في مجال الحماية يتصل بكون هذه المجموعة الأخيرة مؤلفة أساسا من أطفال من تشاد أو من مناطق لا تزال تحت سيطرة الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية. وثمة تقارير أخرى مثيرة للقلق تفيد بأن عددا من الأطفال المسرّحين يعمل حاليا في مناجم الذهب في شمال مقاطعة كوتو العليا (منطقتا سام وأوندجا وأوادا، في المنطقة الشمالية الشرقية). وقد تعرقلت حتى الآن برامج إعادة إدماج الأطفال الذين سُرحهم اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، وذلك

بسبب الافتقار إلى التمويل والتنسيق والاتساق. بيد أن اليونيسيف وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وشركائها على استعداد الآن لاستئناف العملية.

٥٣ - وجرى في الآونة الأخيرة تشكيل شراكات استراتيجية تتناول منع تجنيد الأطفال، وكذلك تسريحهم وإعادة إدماجهم في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع. وقد شكّلت هذه الشراكات مع ٤ منظمات غير حكومية تعمل في مجال المساعدة الإنسانية هي لجنة الإنقاذ الدولية، والمجلس الدائم لللاجئين، ولجنة المعونة الطبية، والهيئة الطبية الدولية - المملكة المتحدة. ويتوخى هذا البرنامج الأهلي تقديم الدعم من أجل الإفراج عن المئات من الأطفال المرتبطين بجماعات مسلحة في المناطق الشمالية وإعادة إدماجهم. ويجري في المقاطعات الشمالية الغربية حالياً إنشاء ٣ مراكز لتقديم الرعاية المرحلية المؤقتة. ويوجد في الشمال الغربي موقع عامل بالفعل لحالات الطوارئ يستقبل الأطفال المسرّحين.

٥٤ - وهذا البرنامج المنفذ على مدى ٣ سنوات سيتناول مسائل أخرى أعم تتعلق بحماية الأطفال، منها منع العنف الجنساني. وقد صُممت الأنشطة بحيث يستفيد منها ما يقرب من ٣٠٠.٠٠٠ طفل وامرأة من المتضررين من النزاع المسلح، بمن في ذلك الفئات السكانية الأشد ضعفاً مثل المشردين داخلياً وضحايا العنف الجنسي والعائدين فضلاً عن المجتمعات المحلية المضيفة. وسيشارك في البرنامج على نحو نشط جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها المعنية، وكذلك مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنظمات الشريكة غير الحكومية إضافة إلى السلطات التي ستشارك من خلال وزارات حكومية شتى.

٥٥ - سيرصد من أصل العشرة ملايين دولار التي خصصها صندوق بناء السلام لجمهورية أفريقيا الوسطى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، مليوناً دولاراً لبرامج إنهاء خدمة الأطفال في الجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية. غير أن التكلفة المتوقعة لهذه البرامج هي ٦,٥ ملايين دولار. وفي هذا الصدد، ينبغي حشد أموال إضافية على سبيل الأولوية. وعلاوة على ذلك، لا يمكن فصل آفاق تسريح الأطفال عن الحوار السياسي العام، ولا سيما في هذا الوقت الذي يجري فيه إعداد برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار اتفاق السلام الشامل. ولذلك، تتحول عملية تحديد الأطفال المرتبطين بكافة الجماعات المسلحة إلى أولوية من الأولويات العليا لفصل مسألة المحاربين الأطفال عن العملية الرسمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الخاصة بالبالغين سعياً إلى كفالة حصولهم على ما يلزم من رعاية وخدمات خاصة.

٥٦ - ومنذ عام ٢٠٠٧، نفذت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بانغي نظاما لمنع العنف الجنسي ولتقديم المساعدة القانونية والطبية والنفسية - الاجتماعية. وأنشئ نظام للإحالة في أوساط السكان اللاجئين، يشمل منسقين من كل جنسية دُربوا على توعية مجتمعاتهم المحلية ومساعدتها. كما دُرب العاملون في مجال الخدمات الطبية والمجتمعية التابعون للجنة الوطنية للاجئين في مجال العنف الجنسي والجنساني، ونظمت الهيئة الطبية الدولية في مخيم سام أوواندجا للاجئين دورات للتوعية.

٥٧ - وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف وجهات مانحة أخرى، ركزت لجنة الإنقاذ الدولية أعمالها في جمهورية أفريقيا الوسطى على تقديم الدعم لضحايا العنف الجنسي والجنساني. وتشمل أنشطتها البرنامج الأساسية إحالة ضحايا الاعتداء الجنسي وتوفير العلاج الطبي لهم داخل المرافق الصحية المدعومة من لجنة الإنقاذ الدولية؛ وتقديم الدعم النفسي - الاجتماعي والمشورة على أساس دائم في هذه المرافق؛ وتشغيل المستوصفات المتنقلة التابعة للجنة الإنقاذ الدولية؛ والمتابعة النفسية - الاجتماعية للضحايا داخل مجتمعاتهم المحلية؛ وتوفير المعلومات/التوعية بشأن مسائل العنف الجنسي والجنساني للسكان الذين يعيشون على المحور الواقع بين كاغا باندورو وأواندغو (المنطقة الشمالية الوسطى). ومنذ بداية التدخل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، سجلت لجنة الإنقاذ الدولية ما مجموعه ١٨٣ ضحية في نانا - غريبيزي وقدمت الدعم الطبي والنفسي - الاجتماعي لهم. ونجحت لجنة الإنقاذ الدولية في إخلاء سبيل ٨٣ في المائة من إجمالي عدد الضحايا بعد الانتهاء من علاجهم طبيًا ونفسيًا - اجتماعيًا على حد سواء. وإلى اليوم، تعمل اللجنة على إنجاز عبء عمل يشمل ٢٠٢ من المرضى في نانا - غريبيزي، ومنذ بدء تقديم الخدمات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في أوهام - بيندي، يلتحق سيل غير منقطع من الضحايا ببرنامج اللجنة المتعلق بالعنف الجنسي والجنساني للحصول على الدعم الطبي والنفسي - الاجتماعي. وهذا يبرز ضرورة تعزيز التدخلات الصحية والمتصلة بالعنف الجنسي والجنساني في أوهام - بيندي (المنطقة الشمالية الغربية).

٥٨ - ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٦، يستهدف تدريب مشترك بين اليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وحدات بعثة توطيد السلام في أفريقيا الوسطى وبعض وحدات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في أوهام وأوهام - بيندي (المنطقة الشمالية الغربية). وإلى اليوم، دُرب أكثر من ٥٠٠ فرد من حفظة السلام و ١٤٨ فردا من أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وأفراد الدرك والشرطة في مجال القانون الإنساني الدولي، ومنع العنف الجنسي، وفيما يتصل بمسائل حماية الطفل، مع تركيز على قواعد باريس ومبادئها التوجيهية الخاصة

بالأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة وقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وفي نفس السياق، وُضعت خطة عمل تدريبية مشتركة واتفق عليها رسمياً مع وزارة الدفاع من أجل تقديم تدريب منتظم للحرس الرئاسي، الذين ثبت أنهم يرتكبون انتهاكات على نحو منهجي ضد السكان.

٥٩ - وقد بدأت توعية قوات اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع بشأن حماية الطفل في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بتدريب مجموعة أولى تتكون من ١٥٠ من مقاتلي الاتحاد، بينهم قادة و ٤٩ طفلاً كانوا لا يزالون مرتبطين وقتئذٍ بهذه الجماعة كجنود. إلا أن محدودية سبل الوصول إلى منطقة فاكاغا عرقلت هذه العملية. وتجري حالياً عملية مماثلة في إطار مبادرة للجنة الإنقاذ الدولية تستهدف المحاربين التابعين للجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية، وذلك في المنطقة الشمالية الغربية والمنطقة الشمالية الوسطى.

٦٠ - واستجابة للمسائل الإقليمية والعبارة للحدود المتصلة بالأطفال مثل الاختطاف والتشريد والتجنيد، يجري حالياً اختبار إطار للتعاون بين قسمي حماية الطفل التابعين لليونيسيف في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وسيشمل التنسيق تبادل المعلومات والدروس المستفادة ذات الصلة بالموضوع، وعقد اجتماعات عرضية لموظفين من المكاتب الميدانية المعنية، وتنسيق الآليات. وبالنظر إلى البعد الإقليمي للتراعات، أصبح هذا التعاون جزءاً حيوياً من الاستجابة البرنامجية لمكافحة الانتهاكات الجسيمة المبينة آنفاً.

سادساً - التوصيات

٦١ - إنني لأدعو جميع الأطراف في النزاع إلى القيام على الفور ودون شروط مسبقة بوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم، وتحديد الأطفال الموجودين بالفعل في صفوفها وتسليمهم إلى الأمم المتحدة. ويجب على جميع الأطراف أن تدخل على سبيل الأولوية في حوار مع الأمم المتحدة لإعداد خطط عمل محددة زمنياً من أجل التصدي لتجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود في إطار القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وعلى أساس المعايير المحددة لخطط العمل.

٦٢ - وينبغي لجميع الأطراف في النزاع وكذلك لغيرها من العناصر المسلحة أن تقدم التزامات محددة بغية وضع حد لجميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والمنسوبة إليها في تقاريري.

٦٣ - ويُحث اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع والجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية على الوفاء التام بالتزاماتها المقدمة إلى ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والتراعات المسلحة وإلى اليونيسيف وعلى مواصلة عملية تحديد الأطفال الموجودين في صفوفهما

وتسريحهم؛ وأطلب إلى اليونسيف وغيرها من وكالات منظومة الأمم المتحدة تيسير هذه العملية حسب الاقتضاء.

٦٤ - وأرحب بالتقدم المحرز مؤخرا فيما يتعلق بالحوار السياسي الجامع واتفاق السلام الشامل، وأناشد كافة الأطراف المعنية أن تكفل مراعاة المسائل المتعلقة بالأطفال مراعاة تامة خلال تنفيذ الاتفاق وفي مراحل الإنعاش والتعمير بعد انتهاء النزاع. وأشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على أن تقوم، بدعم من الأمم المتحدة، باستحداث ووضع الترتيبات المؤسسية المناسبة لكفالة إعطاء الأولوية للأطفال في عمليات التعمير والتنمية.

إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى

٦٥ - إنني لأدعو حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى توقيع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والتصديق عليه وعلى ترجمة أحكامه إلى قانون وطني بوسائل منها تجريم تجنيد القاصرين. وعلاوة على ذلك، أحث الحكومة على إجراء الإصلاح الضروري للقوانين الوطنية من أجل مواءمة التشريعات المحلية مع الالتزامات المقدمة في إطار اتفاقية حقوق الطفل.

٦٦ - وإضافة لذلك، فإنني أناشد الحكومة أن تتصدى لثقافة الإفلات من العقاب السائدة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال وارتكاب العنف الجنسي ضدهم واختطافهم، وذلك عن طريق القيام بتحقيقات صارمة ومحاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم. وينبغي أن يشمل هذا محاكمة أعضاء القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والحرس الرئاسي حيثما وُجدت أدلة على ارتكابهم للاعتداءات. كما يتعين على الحكومة أن تكفل، في إطار إصلاح قطاع الأمن، تقديم التدريب المنتظم للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في مجال حماية الطفل وتعزيز قدرة مسؤولي إنفاذ القانون ومسؤولي القضاء في مجال حماية الطفل.

٦٧ - وأشعر ببالغ القلق إزاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب ميليشيات الدفاع الذاتي المحلية واستخدامهم كقوات مساعدة للعمليات العسكرية التي تقوم بها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب على الحكومة أن تكفل منع هذا التجنيد وأن تعمل على تحديد الأطفال المرتبطين بالميليشيات وتسليمهم إلى الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل على سبيل الأولوية.

٦٨ - ولكفالة حماية أكبر للسكان الضعفاء، ولا سيما الأطفال والمشردين داخليا، أشجع الحكومة على تعزيز قدرة قوات الأمن الوطنية مثل الدرك في المناطق التي يسود فيها انعدام الأمن مثل المنطقة الشمالية الغربية والمنطقة الجنوبية الشرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى.

٦٩ - ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، يتعين على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تتعاون بشكل تام مع فرقة العمل المعنية بتنفيذ آلية الرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي تعيين منسق رفيع المستوى داخل الحكومة يكون مسؤولا عن الاتصال بفرقة العمل وعن المتابعة والتنسيق فيما يتعلق بمسائل حماية الطفل.

٧٠ - وعلاوة على ذلك، أوصي الحكومة بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوزارات تضطلع بالمسؤولية عن إجراءات التنسيق داخل الحكومة ومع الأمم المتحدة فيما يتعلق بترع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وفقا لقواعد باريس ومبادئها التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة.

إلى منظومة الأمم المتحدة

٧١ - يتعين على ممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى وكيانات الأمم المتحدة المعنية الأخرى كفالة إجراء حوار منظم بين الأمم المتحدة والأطراف في الصراع المعنية من أجل إعداد خطط عمل للتصدي لتجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ومن أجل تقديم هذه الأطراف التزامات محددة بالتصدي لجميع الانتهاكات الجسيمة الأخرى.

٧٢ - علاوة على ذلك، يجب على كافة كيانات الأمم المتحدة المعنية وشركاءها من المنظمات غير الحكومية أن تعزز جهودها الرامية إلى دعم السلطات الوطنية والمجتمع المدني، وأن توسع نطاق ما تقوم به في مجال حماية الطفل من برامج ورصد ودعوة.

٧٣ - ويتعين على ممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى أن يكفل، إلى جانب اليونيسيف، تعزيز فرقة العمل المعنية بتنفيذ آلية الرصد والإبلاغ واستخدامها؛ والاتصال بالمنظمات غير الحكومية وشبكات المجتمع المدني المعنية، والمؤسسات الوطنية حسب الاقتضاء، وأن يكفل فعالية التعاون وتنسيق أنشطة حماية الطفل في إطار فرقة العمل.

٧٤ - وأطلب إلى ممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى أن يعين على سبيل الأولوية مستشارا لشؤون حماية الطفل في مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى يكفل تنفيذ الأحكام ذات الصلة بالموضوع من قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)

وتنسيق ذلك التنفيذ مع الجهات الفاعلة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بما يشمل آلية الرصد والإبلاغ، وبما يشمل الحوار مع الأطراف في النزاع فيما يتعلق بحماية الطفل.

٧٥ - وبالنظر إلى البعد الإقليمي للنزاع، أكرر التوصية الواردة في تقريرى عن حالة الأطفال في تشاد (S/2008/532) والداعية إلى أن تخصص أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان، فضلا عن البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام، الممتثلة في مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ما يلزم من موارد لكفالة وجود آليات لتبادل المعلومات والتعاون في مجال شواغل حماية الطفل العابرة للحدود مثل تجنيد الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

إلى الجهات المانحة

٧٦ - أرحب بإدراج جمهورية أفريقيا الوسطى في جدول أعمال لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة وبالأموال التي رصدت خصيصا لإعادة إدماج الأطفال من خلال صندوق بناء السلام، وأناشد المجتمع الدولي، بما في ذلك البنك الدولي والجهات الفاعلة الأخرى، أن تلتزم برصد موارد أطول أجلا للوكالات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة، وللمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والمجتمع المدني من أجل أنشطة حماية الطفل، بما في ذلك الرصد والإبلاغ والاستجابة.